

٤ - الحالة المتعلقة برواندا

مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن
رواندا^(٥٠).

وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، زار المجلس رواندا فيما يتصل
بالحالة في رواندا، وذلك في إطار بعثته إلى أفريقيا^(٥١).

(٥٠) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم
الأول - باء.

(٥١) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر القسم ٤٠ من هذا
الجزء، والجزء السادس، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن
جلسة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ فيما يتصل بالحالة
المتعلقة برواندا، واتخذ القرار ١٨٢٣ (٢٠٠٨). بموجب
الفصل السابع من الميثاق لإنهاء حظر توريد الأسلحة
المتبقي على القوات غير الحكومية في رواندا^(٤٩) وحل لجنة
(٤٩) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم
الثالث، فيما يتعلق بالجزاءات.

الجلسات: الحالة المتعلقة برواندا

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٥٩٣١	رسالة مؤرخة ٣١	مشروع قرار	المادة ٣٧		القرار ١٨٢٣ (٢٠٠٨)
١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا (S/2007/782)	(S/2008/432)	رواندا		١٥ - لا أحد - لا أحد

٥ - الحالة في بوروندي

إحاطات إعلامية منتظمة قدمها رئيس تشكيلة بوروندي
التابعة للجنة بناء السلام والممثل التنفيذي للأمين العام
لبوروندي. ومدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل
في بوروندي مرتين لمدة عام واحد في كل مرة^(٥٢).

(٥٢) القراران ١٨٥٨ (٢٠٠٨) و ١٩٠٢ (٢٠٠٩). للاطلاع على
مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما
يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني
جلسات، واستمع إلى خمس إحاطات إعلامية، واتخذ
قرارين، واعتمد بياناً رئاسياً فيما يتعلق بالحالة في بوروندي،
مع التركيز على التحديات التي تواجهها بوروندي في تنفيذ
الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار الموقع في عام ٢٠٠٦،
وفي توطيد السلام في مرحلة ما بعد النزاع في حضم
الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة. واستمع المجلس إلى

وتناول ممثل بوروندي، معربا عن تفاؤله تجاه عودة قوات التحرير الوطنية إلى طاولة المفاوضات واستئناف أعمال الآلية المشتركة المعنية بالتحقق والرصد، التحديات المتعلقة بالجمود المؤسسي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعدالة الانتقالية. وأكد ضرورة إيجاد آليات لاستعادة النظام ولإلزام الجميع، بمن فيهم أعضاء البرلمان، بالتصرف في الإطار القانوني. ومع إقراره بأن الإصلاح القضائي لم يحقق النتائج المرجوة بعد، فقد دعا إلى تقديم الدعم الدولي، وبخاصة الأموال التي وعد شركاء بوروندي بتقديمها أثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في بوجمبورا في أيار/مايو ٢٠٠٧^(٥٥).

وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، شدد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، مشيرا إلى عدد من التطورات الإيجابية، بما في ذلك توقف الأعمال القتالية، على أن عملية السلام لا تزال تواجه تحديات كبيرة. وأبلغ عن إجراء الاستعراض نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي الذي ركز، فيما يتعلق بالحكم الرشيد، على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠. واعتبر الاجتماع الاستعراضي إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أمرا ضروريا للأعمال التحضيرية للانتخابات. وأكد الاستعراض أيضا أهمية تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٦ بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، حيث يشكل ذلك خطوة هامة نحو توطيد السلام الذي يمكّن بوروندي وشركاءها من التركيز على التحديات الحاسمة الأخرى، بما في ذلك مكافحة الفقر، وإصلاح قطاع الأمن، والحكم الرشيد، وتوطيد الديمقراطية، ومكافحة الإفلات من العقاب^(٥٦).

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨: الإعراب عن القلق إزاء المواجهات في بوروندي

أعرب مجلس الأمن، في بيان رئاسي مؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عن بالغ القلق إزاء المواجهات الحديثة التي جرت بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطنية في بوروندي، في أعقاب الهجمات التي شنها حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وما نتج عن ذلك من خسائر في الأرواح. وأعرب المجلس عن عزمه النظر في إمكانية اتخاذ تدابير إضافية، حسب الاقتضاء، دعما للسلام والاستقرار في بوروندي^(٥٣).

٢٢ أيار/مايو إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: إحاطات إعلامية بشأن التقدم المحرز في جهود بناء السلام

استمع المجلس، في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى ثلاث إحاطات إعلامية بشأن التحديات الماثلة أمام جهود بناء السلام في بوروندي والتقدم المحرز فيها. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، حذر رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام من "الضغوط" التي تتعرض لها عملية بناء السلام في بوروندي. وأشار إلى أن التحديات الماثلة تتراوح بين القتال الدائر بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وقوات الأمن الحكومية، واستمرار حالة الجمود فيما بين الأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠ في حينها، وعودة أعداد كبيرة من اللاجئين مما يشكل عبئا على موارد الأراضي وعلى القدرات الإدارية والقضائية والتشريعية للدولة، وأخيرا تدهور الوضع الاقتصادي لبوروندي^(٥٤).

(٥٣) S/PRST/2008/10.

(٥٤) S/PV.5897، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٥٦) S/PV.5966، الصفحتان ٢ - ٤.

تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، بما يتيح له فرصة التسجيل كحزب سياسي في إطار دستور بوروندي؛ وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج^(٥٨). وبالمثل، شدد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في إحاطته اللاحقة، مؤكداً التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، على أن تنفيذ الاتفاق يعد خطوة أولى بالغة الأهمية نحو بناء السلام في بوروندي بشكل فعال^(٥٩).

وأفاد ممثل بوروندي، في معرض رده على انتهاكات حقوق الإنسان التي تناولها الأمين العام في تقريره^(٦٠)، أن حكومته تعمل على تشكيل لجنة مستقلة معنية بحقوق الإنسان ووضع مشاريع قوانين، بما في ذلك قانون جنائي جديد^(٦١).

وأعرب عضو المجلس الوحيد الذي تناول الكلمة، وهو ممثل كوستاريكا، عن القلق العميق إزاء وجود أطفال جنود في صفوف حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وإزاء إلقاء القبض على أعضاء من المعارضة السياسية، ومندوبي وسائط الإعلام، وممثلي المجتمع المدني^(٦٢).

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وتوجيه الدعوة لإنجاز عملية السلام

حث المجلس حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، في جملة أمور، بموجب القرار ١٨٥٨ (٢٠٠٨) الذي مدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على بذل كل جهد لتنفيذ

(٥٨) S/PV.6037، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٦٠) S/2008/745.

(٦١) S/PV.6037، الصفحات ٦ إلى ٨.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

وقدم ممثل بوروندي إفادة عن تنفيذ خطة بناء السلام في بلده. وذكر أن إنجازات كثيرة تحققت فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، فالبرلمان يعمل بصورة طبيعية والحكومة أقل انقساماً والأحزاب السياسية ملتزمة بمعالجة تعديلات النصوص القانونية بصورة عاجلة، بما في ذلك الدستور. وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون في صفوف قوات الأمن، وصف ممثل بوروندي عملية تسريح مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وإعادة إدماجهم بأنها ذات أهمية قصوى. وأبلغ ممثل بوروندي عن أن المسرحين يشكلون عاملاً محتملاً لزعزعة الأمن بسبب الصعوبات التي يواجهونها في الاندماج مجدداً في المجتمع. وشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تلقي الدعم من شركاء بوروندي الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأخيراً، أكد ضرورة إصلاح النظام التقليدي البوروندي للملكية الأراضي، حيث إنه قد أصبح السبب الأساسي في تزايد معدل الجريمة^(٥٧).

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قام الميسر الجنوب أفريقي لعملية السلام في بوروندي بإبلاغ المجلس بأن "خطوة هامة إلى الأمام" قد أُتخذت نحو تسوية الخلافات بين حكومة بوروندي والمجموعة المسلحة الوحيدة الباقية المعارضة لها، وهي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وأبلغ المجلس عن تسوية أربع مسائل معلقة متصلة بالاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر بمشاركة حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، بما في ذلك إفراج الحكومة البوروندي عن السجناء السياسيين وأسرى الحرب؛ وتعيين قادة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في أجهزة الدولة؛ وتغيير اسم حزب

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٤ - ٨.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أقر كل من الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بأن الإطار القانوني اللازم قد وضع وبأن العملية التحضيرية تسير في الطريق الصحيح وبأن شرعية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد أصبحت محل قبول على نطاق واسع، وذلك في معرض إحاطتهما المقدمتين إلى المجلس بشأن التحديات التي تواجهها بوروندي فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٠^(٦٨)، من قبيل تمويل العملية الانتخابية، والعدد الكبير للناخبين المحتملين الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف الإدارية المتصلة بالحصول على بطاقات هوية وطنية، والمخاوف الواسعة النطاق إزاء اندلاع العنف، والمخاوف المتعلقة بتدهور الثقة بين المعارضة والحزب الحاكم^(٦٩). وعقب الإحاطة، أبرز الممثل الدائم لبوروندي، ضمن أمور أخرى، أوجه التقدم المحرز في العملية الانتخابية، وإنشاء المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية والعمل على وضع استراتيجية وطنية لإعادة الإدماج المستدام للأشخاص المتضررين بالتزاع^(٧٠).

وقرر المجلس، في القرار ١٩٠٢ (٢٠٠٩)، تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لمدة عام آخر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأقر بالمسؤولية التي تتحملها في المقام الأول حكومة بوروندي وشركاؤها الوطنيون لتهيئة ظروف مؤاتية لانتخابات عام ٢٠١٠، وحث حكومة بوروندي على اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة كفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠.

(٦٨) قدم الممثل التنفيذي للأمين العام تقرير الأمين العام (S/2009/611).

(٦٩) S/PV.6236، الصفحات ٢ - ٦.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

الاتفاقات التي توصلنا إليها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من أجل استكمال المرحلة الأخيرة من عملية السلام بنجاح، وذلك في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٩ حزيران/يونيه إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: العملية الانتخابية كمحور تركيز جديد لبناء السلام

عرض الممثل التنفيذي للأمين العام تقرير الأمين العام^(٦٣) في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأبلغ المجلس بأن تقدما كبيرا قد أُحرز في تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار فيما يتعلق بوضع أسس الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٠^(٦٤). وأفاد بأن تقدما قد أُحرز في التحضيرات لعقد مشاورات وطنية بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. وأكد أيضا أن تحديين من أشد التحديات إلحاحا يتمثلان في اختتام عملية التسريح وإعادة الإدماج، وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي المستدام للمقاتلين السابقين^(٦٥).

وأقر رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بأن عملية بناء السلام في بوروندي قد دخلت مرحلة جديدة، وأنه بوسع اللجنة الآن أن تبدأ تحويل اهتمامها نحو تقديم الدعم لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي على مدى أطول، ونحو التحديات المتصلة بالانتخابات في عام ٢٠١٠^(٦٦).

وشاطر ممثل بوروندي الشواغل الواردة في التقرير إزاء مسائل حقوق الإنسان وحماية الأطفال، ووضع المرأة، واستمرار الفساد، وتوفير الأمن للسكان. وأشار في الوقت نفسه إلى أن حكومته قد وضعت، أو في طريقها لوضع، آليات ملائمة في جميع تلك الميادين^(٦٧).

(٦٣) S/2009/270.

(٦٤) S/PV.6138، الصفحة ٣.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

الجلسات: الحالة في بوروندي

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٥٨٧٦			المادة ٣٧ بوروندي		S/PRST/2008/10
٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨					
٥٨٩٧	التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/330)		المادة ٣٧ بوروندي	جميع المدعوين	
٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨			المادة ٣٩ رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام		
٥٩٦٦			المادة ٣٧ بوروندي	جميع المدعوين	
٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨			المادة ٣٩ رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام		
٦٠٣٧	التقرير الرابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/745)		المادة ٣٧ بوروندي	عضو واحد من أعضاء المجلس (كوستاريكا)	
١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨			المادة ٣٩ رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، وميسر عملية السلام في بوروندي، ووزير الدفاع في جنوب أفريقيا	جميع المدعوين	
٦٠٥٧	التقرير الرابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/745)	مشروع قرار مقدم من بلجيكا وفرنسا (S/2008/802)	المادة ٣٧ بوروندي		القرار ١٨٥٨ (٢٠٠٨) ١٥-لا أحد-لا أحد
٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨					

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٦١٣٨ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/270)		المادة ٣٧ بوروندي	جميع المدعوين	
٦٢٣٦ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/611)		المادة ٣٧ بوروندي (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)	جميع المدعوين	
٦٢٤٥ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/611)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2009/652)	المادة ٣٧ بوروندي		القرار ١٩٠٢ (٢٠٠٩) ١٥-لا أحد-لا أحد

٦ - الحالة في سيراليون

عرض عام

بوصفه بعثة متابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون^(٧٢)، ومدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمدة عام واحد. وناقش المجلس أيضا أعمال المحكمة الخاصة لسيراليون، بناء على الإحاطة التي قدمها ممثلو المحكمة.

(٧٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ مجلس الأمن قرارين، واستمع إلى سبع إحاطات إعلامية قدمتها الأمانة العامة ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام بشأن الحالة في سيراليون. وركزت الإحاطات على الأوضاع السياسية والأمنية وأنشطة دعم بناء السلام. وأنشأ المجلس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون^(٧١)،

(٧١) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.